ولكن لا نسلم انتفاء اللازم بنا على ان التفاعل الممتنع ان يتركبا وان يكون
احدهما فقط فنعدم تكونهما امر ممكن لا وجه للقول بانتفائه وههنا تنبيه وهو
ان الشارح قد قال في شرح المقاصد ان اريد بالفساد عدم التكون فتقرير برهان
التمانع ان يقال لو تعددت الالهة لم تتكون السما والارض لان تكونهما اما بمجموع
القدرتين او بكل منهما او باحدهما والكل باطل لان الاول ينافي كمال القدرة
والثاني يوجب توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد والثالث الترجيح
بلا مرجح لان نسبة المقدور اذا اليهما على السوا واورد عليه ان الترديد
ان كان على تقدير التمانع الفرضي فقط بان يقال لو وجد الهان لزم عدم تكون السما
والارض بان يفرض تمانعهما اي ان يريد كل منهما ان يكون هو المكون لهما
فالملازمة ممنوعة لان مجرد وجودهما لا يستلزم عقلا وقوع التمانع المفروض
على ما قرر انفا من حوان اتفاقهما على التكوين والنظام وان كان اعني الترديد
على الاطلاق دون تقييد بفرض تمانع كان يقال لو وجد الهان لم تتكون السما
والارض لان تكونهما الى اخره فيمكن لاختيار الشق الاول من الترديد بنا على ان
كمال القدرة في نفسها لا ينافي تعلقها بحسب الارادة بشئ على وجه يكون
للقدرة الاخرى مدخل فيه كما في افعال العباد عند الاستاذ ويمكن اختيار الثالث
بان يريد احدهما الوجود بقدرة الاخرى ويفوض باراده تكوين الامور الى
الاخر ولا استحالة ويمكن تقرير تردد شرح المقاصد بان يقال انما ان يقال انا
ان لا يمكن تكونهما الا بمجموع القدرتين او يمكن باحدهما دون الاخرى او
يمكن بكل منهما ويلزم على الاول عجزهما وعلى الثاني عجز احدهما وعلى الثالث
الترجيح بلا مرجح هذا وقد منا ان ظاهر الاية الاستدلال على نفي تعدد الصانع
المؤثر في السما والارض لا الممكن فيهما وعليه فالحق ان الملازمة فيهما
قطعية فالاية حجة برهانية لان تاثيرهما فيهما غير ممكن على شئ من هذه
التقادير الثلثة التي ذكرناها انفا وقد يدعى كون الملازمة قطعية على

الاطلاق

الاطلاق ووجه بان تعدد الواجب يستلزم ان لا يكون العالم ممكنا فضلا عن
كونه موجودا اذ لو امكن مع تعدد الواجب لامكن التمانع المستلزم للمحال كان
امكان التمانع لازم المجموع امرين تعدد الواجب وامكان شئ من الاشيا اذ يمكن
ارادة احدهما وجوده والاخر عدمه على ما قرر فاذا فرض التعدد فيلزم
ان لا شئ من الاشيا حتى لا يمكن التمانع المستلزم للمحال **قوله** فلا يفيد الا الدلالة
الخ اي وهو خلاف المطلوب اذ المطلوب بيان تحقق انتفا الاول اعني التعدد
من غير تقييد بالزمن الماضي بل على الاطلاق بدليل تحقق انتفا الثاني اي الفساد
قوله وقد يشتبه على بعض الاذهان الخ قد بين الشارح في المختصر في الحوالي
المسندة ان هذا الاشتباه وقع للشيخ ابي عمر وابن الحاجب وتبعه عليه المتاخرون
ثم اوضح الشارح الكلام فيه فليراجعه من احب **قوله** تصريح بما علم التزاما اي
من قوله الله لانه علم على الذات الواجب الوجود ووجوب الوجود يستلزم
القدم وهذا معنى قوله اذ الواجب لا يكون الا قديما مما قد زعم بعض من تكلم
على الشرح ان قوله هذا تصح الى اخره مقصوده التشنيع على صاحب العمدة
حيث اقام الدليل على كونه قديما بعد اثبات كونه واجب الوجود لان وجوب
الوجود يستلزم القدم فلا حاجة مع اثباته الى استدلال على القدم وزعم بعض
اخران مقصوده الانتقاد على المصنف من جهة ان كتابه موضوع لابراد المسائل
فيه على غاية من الاختصار فلا يليق به الاطالة بالتصريح بما علم التزاما ولازما
يعيد والظاهر انه قصد توفية الشرح حقه من البيان والفوائد لا انتقاد مختصرا
من نوع اطناب يقتضيه المقام **قوله** لكنه ليس بمستقيم للقطع بتغاير المفهومين
لان مفهوم الواجب شئ يكون وجوده من ذاته ومفهوم القديم شئ لا ابتدا له
ولا يخفى ان تغاير المفهومين لا ينافي صدقهما على شئ واحد وقد ما المتكلمين
يريدون بالترادف التساوي ومن هذا قول صاحب التبصرة الايمان والاسلام
من قبيل الاسما المترادفة فكل مؤمن مسلم وبالعكس ثم بين لكل منهما مفهوما على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)